أكدوا ارتفاع أحجام السيولة الناجمة عن تعاملات المستثمرين المحليين والأجانب

اقتصاديون: ترقية بورصة الكويت لمصاف الأسواق الناشئة تعزز مكانة الدولة اقتصاديا

توقع اقتصاديون كويتيون ارتفاع احجام السيولة المتداولة الناجمة عن تعاملات مستثمرين محليين واجانب في بورصة الكويت بعد ترقيتها الى مصاف الاسواق الناشئة ما يعزز من مكانة الكويت اقتصاديا.

وقال الاقتصاديون في لقاءات متفرقة مع وكالة الأنباء الكويتية (كونا) امس السبت ان خطوة الترقية ستجذب المستثمرين الراغبين بالاستثمار في ثاني اهم اسواق المنطقة والتي تضم اكبر البنوك والشركات التي تنتشر مشروعاتها الاستثمارية في دول عديدة.

من جانبه ثمن رئيس مجلس ادارة شركة الاستشارات المالية الدولية (ايفا) صالح السلمي خطوة الترقية متمنيا ان تكون بورصة الكويت على خريطة الكثير من المهتمين بالاستثمار في تلك البورصة التي تضم شركات كبيرة تحظى بسمعة جيدة محليا واقليميا.

واضاف السلمي «لقد وصلنا الى مصاف الاسواق العالمية ما يعني ضرورة جذب انظار الصناديق الاستثمارية العالمية» وهي مرحلة ستفيد الكثير من الشركات التي ستدخل مؤشر (فوتسي) ما يعزز من متانة البورصات الخليجية ومنها بورصتا الامارات وقطر.

من جهته وصف الرئيس التنفيذي في شركة (الريادة للتمويل والاستثمار) مهند الصانع هذه الترقية بأنها خطوة جيدة لمرحلة جديدة للاقتصاد الكويتي بشكل عام وليس البورصة فقط التي اجتهد مسؤولوها من اجل بلوغ هذا الامر الذي سينعكس ايجابا على معظم الشركات التشغيلية والقيادية المدرجة.

وأضاف الصانع ان عملية الترقية جاءت تزامنا مع توافر العديد من المميزات التي بلغتها الكويت حيث هيأت الحكومة البيئة الاستثمارية من جهة واصلاحات تشريعية في قوانين ذات صلة بالشق الاقتصادي مبينا ان الترقية جاءت نتاجا للاصلاح الاقتصادي التي بدأته الكويت وبزوغ دور هيئة اسواق المال.

واوضح ان الترقية ستضع الشركات الكويتية تحت انظار الصناديق الاستثمارية العالمية ما يلفت الانتباه ايضا الى البنوك والشركات الخدماتية وبالتالي يعود بالنفع على المستثمرين والافراد ويزيد من احجام السيولة المتداولة.

واضاف ان هذه الخطوة «مهمة للتاريخ الاقتصادي الكويتي ومن الضروري المحافظة على هذه المكانة».

واعرب عن امله في ان تواكب شركة بورصة الكويت هذه الخطوة بإضافة خدمات استثمارية جديدة تلبي طلبات المستثمرين وايجاد صيغ توازنية بين التشريعات وحزمة التسهيلات بدلا من «التشديد في تنفيذ القوانين والا يكون هناك قصور او تباطؤ في معالجة اي خلل» بغية الحفاظ على المستثمر العالمي.

من جانبه قال مستشار شركة (ارزاق كابيتال) صلاح السلطان ان الترقية تعتبر «ثمرة طبيعية للخطوات التي قامت وما زالت تقوم بها هيئة اسواق المال وشركة بورصة الكويت التي يديرها القطاع الخاص لتلبية كل الشروط المطلوبة ليكون السوق الكويتي في مصاف الاسواق الناشئة.

ورأى السلطان ان النتائج المتوقعة بعد الترقية ستتمحور حول عدة ايجابيات في مقدمتها نشاط زائد في اجمالي حركة التعاملات للبورصة سواء من ناحية كميات الاسهم المتداولة او عدد الصفقات خلال الجلسة الواحدة فضلا عن اجتذاب صناديق اجنبية «ما يرفع من مستويات السيولة».

وبين ان المتابع لاداء مسار جلسات البورصة خلال شهر سبتمبر يلاحظ ان هناك محافظ مالية وصناديق استثمارية استشرفت الترقية وكانت تقوم بعملية التجميع على الاسهم القيادية والكبيرة خاصة المنضوية تحت مكونات المؤشر الاهم (كويت 15) متوقعا ان تستمر على هذا النهج خلال الفترة المقبلة.

وتوقع ان تشهد مجريات الحركة في البورصة مطلع الاسبوع انتعاشا لافتا ما سينعكس على المؤشرات الرئيسية الثلاثة ويفسح المجال لبلوغها مستويات قياسية من جراء التركيز على اسهم الشركات المرشحة لدخول مؤشر (فوتسي).

من جهته قال رئيس جمعية (المتداولون) محمد الطراح ان ترقية بورصة الكويت لمصاف الاسواق الناشئة تعني الكثير للمستثمرين من الناحيتين الفنية والتنظيمية لتلحق بركب البورصات العالمية وتكون «اكثر جاذبية» ما سيعود بالنفع على الشركات المعنية وانشطتها التي ستنعكس ايضا على معدلات دوران اسهمها.

واضاف الطراح ان الترقية جاءت «متأخرة» لان الجهود التي قامت بها ادارة شركة بورصة الكويت كانت تؤهلها منذ فترة لكن ما تم حاليا سيكون مردوده جيدا على وضعية البورصة بصورة شاملة ما قد يزيد من احجام «السيولة الاجنبية الساخنة» حيث الثقة في الشركات الكويتية في افضل اوضاعها وجلها تمتلك سمعة جيدة خارج حدود الدولة.

وذكر ان المتابع للحركة العامة لتداولات البورصة سيجد ان الكثير من المتعاملين كانوا يقومون بعمليات شراء انتقائية على الاسهم المتوقع دخولها ضمن مؤشر (فوتسي) للاسواق الناشئة ومعظمها كان ضمن الشركات المكونة لمؤشر (كويت 15) الذي تعرض للضغط وفقدان مستوى التأسيس عند 1000 نقطة ولكنه عاد لبلوغه مجددا.

وتوقع الطراح ان تدخل بعض الاستثمارات غير الكويتية في تعاملات البورصة بعد اعلان الترقية ما سيرفع من الثقة بين المتعاملين وبالتالي سيكون الامر ايجابيا على مسار الحركة على كل الشركات المدرجة وستعود السيولة الى سابق عهدها كما كانت من قبل لتصل الى 100 مليون دينار (نحو 327 مليون دولار) في الجلسة الواحدة.

بدوره قال المدير الشريك في شركة (نيو بيري للاستشارات) عصام الطواري ان الترقية تعد «مؤشرا ايجابيا» للبورصة الكويتية باعتبارها سوقا جاذبا متوقعا وجود ثلاثة تحديات ستواجه تلك الخطوة هي حساسية السيولة الواردة وعمق السوق وخريطة الملكيات للمجموعات الاستثمارية في الشركات الكويتية الرائدة واضاف ان المستثمر الاجنبي حين يدخل على اسهم هذه الشركات سيكون مصيره في ايدي «مصلحة هذه المجموعة او تلك» على العكس من دخوله الى اسواق اخرى تكون فيها «الملكيات موزعة بطريقة عادلة والشفافية كبيرة ما يعطيه امانا اكثر لامواله».

وذكر ان من ايجابيات الترقية دخول الكويت في مؤشر (فوتسي) لكن الجهد سينصب على قدرة الاستمرار ضمن هذا المؤشر لفترات طويلة من ناحية درجة المخاطر والشفافية وحماية مصالح المستثمرين مؤكدا ضرورة استمرار الجهود الداعمة للاستمرار في المؤشر.

وتوقع ان تعزز الترقية من دخول اموال جديدة عبر محافظ مالية او صناديق استثمارية ما يتطلب توفير السبل مثل دخولها بسهولة وافساح المجال وقتما تشاء لتخرج بسهولة وقت المخاطر.

وكان الرئيس التنفيذي لشركة بورصة الكويت خالد الخالد قال في تصريحات صحفية انه منذ ان تولت هيئة اسواق المال قيادة مرحلة تطوير البنى التحتية والقواعد الاساسية لنظام التداول في البورصة فان «العمل جار لاستيفاء الشروط الاولية المطلوبة لترقيتها» مشيدا بجهودها الحثيثة في هذا الشأن.

واكد الخالد آنذاك ان ترقية بورصة الكويت له اثر ايجابي كبير على زيادة السيولة وتحسين دور السوق سعيا لان تصبح الكويت من ابرز الاسواق في المنطقة فضلا عن اثبات نجاح التوجه الحكومي نحو الدفع بالقطاع الخاص ايمانا بدوره في بناء اقتصاد الوطن.

واوضح ان بورصة الكويت تعتزم طرح منظومة جديدة للتداول تعد الاولى من نوعها في المنطقة وهي منظومة متبعة في بعض الاسواق العالمية ستساعد على تعزيز السيولة والارتقاء بمستوى التداولات في البورصة.

وذكر ان التصور المطروح حاليا يتضمن وجود ثلاثة أسواق وهي سوق أولي وسوق رئيسي وسوق المزادات حيث تم تصميم كل سوق بحسب معايير معينة لتلبي احتياجات السوق الكويتي وتدفع به نحو الارتقاء.

وكانت (بورصة الكويت) قد انضمت الى مؤشر فوتسي للاسواق الناشئة ضمن المراجعة السنوية للمؤشرات التي اعلنت مساء امس.

يذكر أن مؤشر (فوتسي) للأسواق الناشئة الذي يضم 12 بلدا بقيمة سوقية تتجاوز ترليوني دولار أطلق عام 2000 وهو مبني على القيمة السوقية للشركات المدرجة مع تعديله لاحتساب نسبة الأسهم الحرة لهذه الشركات ومن المتوقع أن يجذب هذا الانضمام 750 مليون دولار إلى سوق الكويت.

ويهدف المؤشر الى قياس أداء الشركات ذات القيم السوقية الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في الأسواق الناشئة في العالم مع التأكد بأن هذه الشركات قابلة للتداول وعليها سيولة في أسواقها.

ويشمل مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة تحت مظلته مؤشر الأسواق الناشئة المتقدمة ومؤشر الأسواق الناشئة الثانوية.

وتسيطر الصين على الوزن الأكبر في المؤشر بنسبة 51 في المئة تليها الهند بنسبة 23 في المئة ثم روسيا 3ر8 في المئة.

وتصنف اسواق الاسهم في مؤشرات فوتسي العالمية لاسواق الاسهم الى اربع فئات الاولى هي الاسواق المتقدمة والثانية هي الاسواق الناشئة المتقدمة والثالثة هي الاسواق الناشئة الثانوية والرابعة هي الاسواق المبتدئة.

مقر بورصة الكويت

متداولون في البورصة

- السلمي: وصلنا إلى مصاف الأسواق العالمية ما يعني جذب الصناديق الاستثمارية العالمية
- الصانع: عملية الترقية جاءت تزامنا مع توافر العديد من المميزات التي بلغتها الكويت
- السلطان: النتائج المتوقعة بعد الترقية ستتمحور حول عدة إيجابيات في مقدمتها نشاط التعاملات
- الطراح: تدخل بعض الاستثمارات غير الكويتية في تعاملات البورصة بعد إعلان الترقية

للأسبوع الثاني على التوالي

«بيان»: مؤشرات البورصة تسجل خسائر جماعية متأثرة بالضغوط البيعية

قال تقرير شركة بيان الصادر امس السبت لقد واصلت بورصة الكويت تسجيل الخسائر الجماعية لمؤشراتها الثلاثة للأسبوع الثاني على التوالي متأثرة باستمرار الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح على الكثير من الأسهم المدرجة بالسوق وعلى رأسها الأسهم القيادية والتشغيلية، إذ تعتبر التراجعات التي شهدتها البورصة في الأسبوعين الأخيرين منطقية ومطلوبة لكبح جماح الارتفاعات التي حققتها بعض الأسهم، ولتعمل على تصحيح مستوياتها السعرية بعد الارتفاعات القوية التي حققتها في الفترة السابقة على وقع إعلان هيئة أسواق المال عن ترشح البورصة للإدراج ضمن مؤشر «فوتسي» للأسواق الناشئة، وهو الأمر الذي أسدل الستار عنه يوم الجمعة الماضي،حيث أعلنت شركة «فوتسي راسل» البريطانية "FTSE Russell" عن ترقية بورصة الكويت وانضمامها إلى مؤشر الأسواق الناشئة الثانوية، وهو الأمر الذي متوقع أن ينعكس بشكل إيجابي واضح على أداء السوق في الفترة القادمة، لاسيما وأنه سيساهم في استقطاب المزيد من السيولة الأجنبية والمحلية، حيث أشارت بعض التقارير إلى أن السيولة النقدية المتوقع أن تتدفق إلى البورصة بعد الانضمام ستتراوح بين 750 مليون دولار أمريكي إلى مليار دولار أمريكي.

وفقدت بورصة الكويت حوالي 474 مليون دينار كويتي من قيمتها الرأسمالية خلال الأسبوع الماضي شاملة حوالي 65 مليون دينار كويتي لتصل القيمة السوقية للبورصة بنهاية الأسبوع إلى حوالي 28.87 مليار دينار كويتي بانخفاض نسبته 1.61% عن مستواها في الأسبوع قبل السابق والذي بلغ 29.35 مليار دينار كويتي؛ فيما تقلصت مكاسب القيمة الرأسمالية للسوق منذ بداية العام الجاري لتصل إلى حوالي 3.47 مليار دينار كويتي أي ما نسبته 13.64% بالمقارنة مع قيمتها في نهاية عام 2016، والتي بلغت آنذاك 25.41 مليار د.ك. (ملاحظة: يتم احتساب القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في السوق الرسمي على أساس متوسط عدد الأسهم القائمة بحسب آخر بيانات مالية رسمية متوفرة).

على الصعيد الاقتصادي، قال السيد نائب رئيس الوزراء وزير المالية (أنس الصالح) خلال مؤتمر «يوروموني – الكويت 2017» الذي عقد خلال الأسبوع المنقضي أن إجراءات الإصلاح الاقتصادي أثمرت تطوراً في بيئة الأعمال وزيادة في ثقة المستثمرين المحليين والجهات العالمية في الاقتصاد الكويتي، مشيراً إلى أنه بعد مضي سنة من العمل ببرنامج الإصلاح الاقتصادي تم ضبط سقف ومعدل نمو الإنفاق العام ومعالجة بعض مواطن الهدر في بنود هذا الإنفاق مما أثمر عن توفير أكثر من مليار في ميزانية 2016/2017، مضيفاً أننا نرى تحسناً ملحوظاً في أداء بورصة الكويت، حيث ارتفع المتوسط اليومي لقيمة الأسهم خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري، فيما سجلت المؤشرات العامة للبورصة ارتفاعاً خلال الفترة ذاتها، فضلاً عن نمو أرباح الشركات المدرجة في البورصة خلال فترة النصف الأول من العام 2017.

وتجدر الإشارة إلى أن الاقتصاد الكويتي رغم جهود الإصلاح الاقتصادي لازال يعاني من التخلف الواضح في كل المجالات تقريباً، وذلك بحسب التقارير الرسمية والمؤشرات التي تصدرها المؤسسات الاقتصادية الدولية العريقة، فبحسب التقرير الأخير للمنتدى الاقتصادي العالمي الذي صدر خلال الأسبوع المنقضي، تراجعت الكويت 14 مركزاً في مؤشر التنافسية العالمية 2017/2018، إذ حلت في المرتبة الـ38 عالمياً وقبل الأخيرة خليجياً بعد كل من الإمارات وقطر والسعودية والبحرين، كما احتلت الكويت المرتبة الأخيرة خليجياً في تطور أسواق المال بحسب التقرير، حيث تراجع ترتيب البلاد في صلابة المؤسسات المالية من المرتبة الـ30 إلى المرتبة 36، كما تراجعت إلى المرتبة الـ49 في مؤشر التمويل عبر سوق الأسهم المحلي.

وعلى عكس ما يتم التصريح به من قبل بعض المسئولين في الدولة، فإن نتائج تقرير التنافسية العالمي تشير مع الأسف إلى استمرار تدهور البيئة الاقتصادية الكلية للدولة، وذلك على الرغم من الجهود والإجراءات الإصلاحية التي يتم التصريح بها من وقت لآخر، فالواقع يثبت أن تلك الإجراءات لم تكن كافية لتطوير الاقتصاد الوطني ومعالجة الاختلالات التي تشوبه، فهي كالمسكنات المؤقتة التي لا تعالج العلة من جذورها، مما يدل على الفشل الإداري الذي يعاني منه الاقتصاد الكويتي، إذ اعتمدت تلك الإجراءات على زيادة أسعار الخدمات والسلع التي تقدمها الدولة دون المضي قدماً في الإصلاحات الفعلية ذات التأثير الإيجابي على البيئة الاقتصادية على المدى البعيد، كالاهتمام بالعنصر البشري والتعليم الذي يعتبر المقياس الحقيقي للتقدم، بالإضافة إلى العمل الحقيقي على تنويع مصادر الدخل وإعطاء القطاع الخاص دور أكبر في النشاط الاقتصادي، وطرح المشروعات التنموية التي تساهم في تحسين البنية التحتية للدولة بهدف تشجيع الاستثمار، سواء كان محلياً أو أجنبياً، وغيرها من الحلول الفعالة التي تسهم في تطوير الاقتصاد الوطني بشكل مباشر ومرئي على أرض الواقع.

وبالعودة إلى أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي، فقد واصلت البورصة تسجيل الخسائر الجماعية لمؤشراته الثلاثة للأسبوع الثاني على التوالي وسط سيطرة الضغوط البيعية وعمليات جني الأرباح والمضاربات السريعة على الكثير من الأسهم المدرجة، ولاسيما الأسهم القيادية التي سجلت ارتفاعات قوية خلال الأسابيع السابقة، وهو الأمر الذي انعكس على الجلسة التالية متأثراً باستمرار الاتجاه البيعي الذي ساد السوق وشمل غالبية الأسهم المدرجة، وسط تركيز عمليات البيع على الأسهم القيادية بشكل أكبر، الأمر الذي انعكس على أداء مؤشر كويت 15 بشكل خاص، والذي تراجع دون مستوى الـ1,000 نقطة لينهي تداولات الجلسة عند مستوى 991.64 نقطة بخسارة نسبتها 1.69%.

أما جلسة منتصف الأسبوع، فقد شهد السوق تحسناً نسبياً في أداءه وسط هدوء التعاملات وانخفاض وتيرة التراجعات، بالإضافة إلى عودة عمليات الشراء على بعض الأسهم القيادية مجدداً، وإن كانت بصورة ضعيفة، لتنهي البورصة جلستها على تباين لجهة إغلاقات مؤشراتها الثلاثة، حيث تمكن المؤشرين الوزني وكويت 15 من تعويض جزء بسيط من خسائرهما بعد أن أنهيا تداولات الجلسة محققان ارتفاعاً بنسبة 0.18% و .33% على التوالي، فيما واصل المؤشر السعري أداءه تسجيل الخسائر، وإن كان بصورة محدودة، إذ أنهى تعاملات الجلسة متراجعاً بنسبة 0.04%.

هذا وتمكنت مؤشرات البورصة في جلسة يوم الأربعاء من العودة إلى الإغلاق الجماعي في المنطقة الخضراء، وذلك بعد الضغوط البيعية التي سيطرت عليها في السابق، حيث شهدت الجلسة موجة شراء قوية استهدفت بعض الأسهم التي سجلت تراجعات كبيرة في الجلسات السابقة، لاسيما الأسهم الثقيلة التي وصلت إلى مستويات مغرية للشراء، الأمر الذي انعكس إيجاباً على مؤشرات السوق الوزنية خاصة مؤشر كويت 15 الذي تمكن مرة أخرى من تخطي مستوى 1,000 نقطة صعوداً، لينهي تداولات الجلسة عند مستوى 1,002.18 نقطة. غير أن الجلسة الأخيرة من الأسبوع شهدت موجة بيع عنيفة شملت العديد من الأسهم المدرجة من مختلف الأوزان والقطاعات، الأمر الذي انعكس سلباً على كافة مؤشرات السوق، لاسيما المؤشر السعري الذي فقد حوالي 89 نقطة من قيمته، وهي الخسارة الأكبر منذ حوالي ثلاثة أشهر، وتحديداً منذ جلسة 2 يوليو الماضي. وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 6,679.73 نقطة، مسجلاً تراجعا نسبته 2.47% عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني تراجعاً نسبته 1.92% بعد أن أغلق عند مستوى 430.70 نقطة، وأقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 997.37 نقطة بانخفاض نسبته 2.37% عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. أما على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق الثلاثة، فمع نهاية الأسبوع الماضي وصلت نسبة مكاسب المؤشر السعري منذ نهاية العام المنقضي إلى 16.21%، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني حوالي 13.32%، ووصلت نسبة مكاسب مؤشر كويت 15 إلى 12.69%، مقارنة مع مستوى إغلاق عام 2016. سجلت جميع قطاعات بورصة الكويت تراجعاً لمؤشراتها خلال الأسبوع الماضي باستثناء قطاع السلع الاستهلاكية الذي تمكن مؤشره من إنهاء تداولات الأسبوع محققاً ارتفاعاً نسبته 1.01%، مغلقاً عند مستوى 1,051.09 نقطة. وجاء قطاع الرعاية الصحية في مقدمة القطاعات التي سجلت انخفاضاً، حيث أقفل مؤشره عند مستوى 1,510.51 نقطة مسجلاً خسارة نسبتها 10.30%. تبعه قطاع الصناعية في المركز الثاني مع تراجع مؤشره بنسبة 3.77% مغلقاً عند مستوى 1,790.89 نقطة. فيما شغل قطاع الخدمات الاستهلاكية المرتبة الثالثة، حيث أنهى مؤشره تداولات الأسبوع مسجلاً تراجع نسبته 3.56%، مغلقاً عند مستوى 933.04 نقطة. أما أقل القطاعات تراجعاً، فكان قطاع الخدمات المالية، إذ أغلق مؤشره عند 701.06 نقطة مسجلاً خسارة نسبتها 0.41%.

شغل قطاع الخدمات المالية المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 214.42 مليون سهم تقريباً شكلت 40.53% من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع البنوك المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 130.30 مليون سهم للقطاع أي ما نسبته 24.63% من إجمالي تداولات السوق. أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع العقار، إذ بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 17.41% بعد أن وصل إلى 92.09 مليون سهم.

أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع البنوك المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 44.21% بقيمة إجمالية بلغت 48.17 مليون د.ك. تقريباً، وجاء قطاع الاتصالات في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 16.93% وبقيمة إجمالية بلغت 18.45 مليون د.ك. تقريباً. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع الخدمات المالية، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 18.43 مليون د.ك. شكلت 16.92% من إجمالي تداولات السوق.

اداء مؤشرات السوق

نشاط التداول الاسبوعي

- الاقتصاد الكويتي يعاني من التخلف في كل المجالات رغم جهود الإصلاح
- التراجعات التي شهدتها البورصة مطلوبة لكبح جماح ارتفاعات بعض الأسهم
- البورصة فقدت 474 مليون دينار من قيمتها الرأسمالية خلال الأسبوع الماضي